حسين جميل آراؤه ومواقفه في مجلس النواب العراقي

1948-1950

أ.م.د عبد الله كاظم عبد

كلية التربية – جامعة ميسان

المقدمة :بعد حسين جميل من الشخصيات السياسية البارزة على الساحة العراقية سواء إبان العهد الملكي أم الجمهوري ، فقد عمل في السياسة منذ أن كان شابا وعاصر أحداثها منذ عهد الملك فيصلى الأول وزاملي قادة الحركة الوطنية آنذاك أمثال كامل الجادرجي وعبد الفتاح إبراهيم ومحمد حديد وغيرهم ، وعمل في الصحافة العراقية ، وكان من مؤسسي الحزب الوطني الديمقراطي الذي كان في طليعة الأحزاب الوطنية آنذاك ، وفاز في ثلاث دورات انتخابية ممثلا له في المجلس النيابي برز من خلالها كصوت يحسب له ألف حساب لا كرقم تكميلي مثلما كان غيره من الذين أوصلتهم الحكومة إلى المجلس لذا يمكن القول أن السنوات بين عامي 1948-1950 والتي مثل فيها حزبه في المجلس وأصبح وزيرا للعدلية في حكومة الأيوبي من أخصب الفترات التي تستحق الدراسة والتأمل لمواقفه سواء في المجلس النيابي أم في حكومة الأيوبي اعتمد البحث على مجموعة مهمة من المصادر التي وثقت لتلك المدة ، ومنها الوثائق المنشورة التي تناولت عمله في المجلس النيابي أو من خلال

المقابلات الشخصية معه والتي حاول الباحث اعتماد جانب الحيدة والموضوعية في معالجة هذه الدراسة دون الانجرار وراء الأهواء الشخصية ، وأخذت المعلومات بعد التقصي والمقارنة مع مصادر أخرى للخروج بدراسة على قدر كاف من العلمية لتثبيت الحقائق التاريخية كما وردت في سير الأحداث السياسية . ومن الله التوفيق والسداد.

السيرة الذاتية :-

ولد حسين عبد المجيد أحمد جميل في الثامن من شباط عام 1908 في مدينة كربلاء (1) ، وتنتمي عائلته التي كان موطنها مدينة عانة في الانبار إلى (شمر طوكه) ، أنهى دراسته الابتدائية عام 1923 في مدينة العمارة (2) . ثم أكمل دراسته الثانوية في بغداد عام 1927 م ، بعد أن تتلمذ على أيدي أساتذة كبار أمثال نظيف الشاوي ، وطه الراوي ، وعلي مظلوم ، وعبد الطيف الفلاحي . وفي العام نفسه دخل كلية الحقوق في بغداد ، غير انه فصل منها لاشتراكه الفاعل في التظاهرة التي خرجت احتجاجا على زيارة الصهيوني الفريد موند إلى بغداد في شباط عام 1928(3) ، الأمر الذي اضطره إلى السفر إلى سوريا لغرض استكمال دراسته فيها ، وكان قدومه موضع ترحيب من قبل الكتلة القومية التي تحكم سوريا آنذاك ، حيث تم قبوله بمعهد الحقوق بدمشق لموقفه المذكور ، وعد دوامه في المعهد مكملا لدوامه في بغداد ، إذ تخرج منه بعد ثلاث سنوات دراسية اشرف عليها فيها أساتذة أكفاء مثل عبد القادر العظم وفوزي الغزي (4).

تخرج حسين جميل وعمل بالمحاماة في بغداد عام 1930 ، بعد أن اجتاز اختبارا" خاصا أجرته له الحكومة العراقية ، حيث عين بعد عامين حاكما" (قاضيا") ، مارس وظيفته متنقلا في عدد من المدن العراقية مثل الحلة وعانه ومندلي والديوانية وبغداد ، حيث استقال من وظيفته تلك صيف عام

1946تمهيدا" للمشاركة بتأسيس الحزب الوطني الديمقراطي (5) ، والذي شغل منصب سكرتيره العام حتى ثورة 14 تموز 1958 (6) . وكانت جهوده خلال العهد الملكي مع عدد من رفاقه قد أثمرت على إصدار العدد الأول من جريدة الأهالي التي كان هو صاحبها ورئيس تحريرها (7).

وذكر حسين جميل انه تأثر بشكل كبير في الجوانب السياسية والفكرية بالزعيم الوطني جعفر أبو التمن ، ودأب على حضور مجالسه التي كانت تقام في يوم الأربعاء من كل أسبوع منذ أن تخرج من دمشق وحتى وفاة جعفر أبو التمن عام 1945. وأضاف حسين جميل أن الزعيمين كامل الجادرجي وياسين الهاشمي قد تركا بعض التأثيرات ولكن بدرجة اقل من جعفر أبو التمن على فكره وتوجهاته (8).

وفي العام 1949 ، تولى حسين جميل منصب وزير العدلية في وزارة علي جودت الأيوبي الثانية (9) ، عندما كان الحزب الوطني الديمقراطي مجمدا" لنشاطاته ، بعد أن استجاب رئيس الوزراء لمعظم الشروط التي وضعها حسين جميل مقابل اشتراكه في الوزارة ، وفي المقدمة منها إلغاء الأحكام العرفية (10) ، وفصل عدد من القضاة المتهمين بمحاباتهم للسلطة (11) . وصل حسين جميل إلى أروقة مجلس النواب ممثلا للحزب الوطني الديمقراطي بعد فوزه في الانتخابات في ثلاث دورات انتخابية عن مدينة بغداد (12) ، كما انتخب نقيبا للمحامين العراقيين في أربعة دورات انتخابية متتالية بين عامي 1953 1957 ، وشغل منصب الأمين العام لاتحاد المحامين العرب لمدة ثلاث سنوات بين 1956–1958(13) . ويبدو أن عمله هذا أتاح له القيام بدور الوسيط بين جمال عبد الناصر من جهة وتنظيم الضباط الأحرار في العراق من جهة أخرى (14).

لم يسهم حسين جميل مساهمة فاعلة في ولادة الجبهة الوطنية في العراق في ربيع العام 1957 فحسب (15) ، بل كان أحد ابرز قادتها، إذ مثل الحزب الوطني الديمقراطي في لجنة التنظيم التابعة لها (16) . وقد تبؤا العديد من المناصب بعد ثورة 14 تموز 1958 ، منها سفيرا للعراق لدى الهند (17) ، ثم وزيرا للإرشاد في شباط 1959 ، بعد أن وافق الزعيم عبد الكريم قاسم على الشروط التي وضعها حسين جميل مقابل اشتراكه في الوزارة ، وأهمها أن يمارس دوره كوزيرله مطلق الصلاحيات في وزارته دون أن يتدخل أحد في عمله حسبما أشار إلى ذلك السكرتير الخاص للزعيم عبد الكريم قاسم (18). غير أنه ما لبث أن استقال من منصبه ردا على ما قام به الزعيم عبد الكريم قاسم ، الذي تدخل لإلغاء أمرا" بتعطيل جريدة "اتحاد الشعب كان قد أصدره حسين جميل ، بعد أن تعرضت تلك الجريدة بالنقد، للوزراء القوميين في الوزارة القائمة آنذاك (19) ، والذين كانوا قد قدموا استقالاتهم ، في 6 شباط 1959(20) . بعد ذلك عُين في السلك الدبلوماسي، وشغل منصب السفير العراقي في طهران ، ثم عاد واستقال منه في العام التالي ، ولينهي بذلك رسميا" سجل عمله الوظيفي في الدولة العراقية الذي أستمر سنوات عدة ، متفرغا للكتابة (21) 0 ويبدو أن قبول الزعيم عبد الكريم قاسم بالشروط التي وضعها حسين جميل لضمان اشتراكه في الوزارة ، كون سجله الشخصي حافلا بالمواقف الوطنية المعارضة للنظام الملكي على مدى سنوات حياته السياسية .

ومما تجدر الإشارة إليه إن إبداع حسين جميل لم يقف عند حدود حقل بذاته ، بل شمل حقول وميادين متعددة ، فقد ألف عدد من الكتب ، في التاريخ والسياسة والقانون (22) ، فضلا عن عشرات البحوث والدراسات ،

ومئات المقالات في صحف متعددة منها (الأهالي) و (صوت الأهالي) و (صدى الأهالي. (

أراء حسين جميل ومواقفه في مجلس النواب:

كانت مشاركة حسين جميل في انتخابات المجلس النيابي للدورة الحادية عشرة (23) ، والتي أجرتها الوزارة السعيدية التاسعة في بداية عام 1947، وفاز بها ممثلا عن الحزب الوطني الديمقراطي عن مدينة بغداد ، وهي المشاركة الأولى له في الحياة البرلمانية في العراق . غير انه ما لبث أن استقال في حال بدء الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1947 ، تنفيذا لقرار قيادة الحزب الوطني الديمقراطي بالانسحاب من المجلس النيابي إضعافا له (24) . كما فاز حسين جميل في انتخابات المجلس النيابي لدورته الثانية عشرة التي أجرتها وزارة السيد محمد الصدر في ربيع عام 1948 ،بعد سقوط وزارة صالح جبر على أثر وثبة كانون الثاني من العام نفسه والتي ألتم فيها المجلس خمسة اجتماعات ، كان الأول منها غير اعتيادي (25) ، والأربعة الأخرى كانت اجتماعات اعتيادية (26) ، ولكنه استقال في آذار 1950 ، أي في منتصف الاجتماع السنوي الثاني للمجلس (27) ، وعليه فأن عمر حسين جميل البرلماني إن صح التعبير أقل من السنتين (28) . وعلى الرغم من ذلك فأن مشاركته في اجتماعات ونشاطات مجلس النواب كانت فاعلة ومتميزة بشكل كبير ، وعلى هذا الأساس فأنها تستحق منا وقفة طالت أم قصرت .

آراؤه ومواقفه من الأحوال الاقتصادية والاجتماعية:

في بداية تموز 1948 ، وقبل أعلان منهاجها الوزاري ،قدمت وزارة مزاحم الباجه جي (29) ، طلبا إلى مجلس النواب رجت فيه رفع نسبة عددٍ من الضرائب والرسوم (30). ومن الجدير بالذكر أن الطلب كان قدم قبل أن

تعلن الوزارة المذكورة الموازنة العامة للدولة ، مما أثار حفيظة بعضاً من النواب ، وفي مقدمتهم النائب حسين جميل ، الذي تصدى لمثل هذه الطروحات ، عندما أشار إلى ما آلت أليه الأوضاع الاقتصادية والأحوال العامة للبلاد ، عادا" ذلك الطلب ، شذوذا" عن القواعد التي تحكم النظم الديمقراطية ، لأن على الوزارة المذكورة أن تقدم أولا" منهاجها الوزاري وميزانيتها العامة ، التي تحدد فيه موارد الدولة ونفقاتها وأكد بعد أن رأى وزارة الباجه جي ، كانت قد تقدمت بميزانيتين مؤقتتين كل منهما لمدة شهرين ، وهو ما يمثل ثلث السنة المالية ، مذكرا بأن من أهم أعمال المجلس هو تعزيز الرقابة على أعمال الحكومة ، وتدقيق الميزانية ، وتعيين أوجه الدخل والصرف ، ومراقبة موضوعة فرض ضرائب جديدة أو زيادة نسبة النافذة منها ، مشيرا إلى أن الموافقة على اللوائح المذكورة وقبل التأكد من أوجه الصرف على المنفعة العامة ، إخلالا بالواجبات ، ومخالفة صريحة للمصلحة العامة ولإحكام الدستور (31).

وفي مداخلة له عندما طرحت مشكلة عدم استيعاب الخريجين في المدارس الثانوية والكليات من قبل بعض النواب ، لم يكتف حسين جميل بتنبيه المسؤولين بأن عدد الطلاب الذين لا يجدون لهم مقاعد في الثانويات والكليات في تزايد مستمر من عام إلى أخر ، وإنما راح يقدم تعليلا مقبولا" لها عندما ألقى باللائمة على وزارة المعارف (التربية) وحملها مسؤولية انعدام وجود خطط مستقبلية مدروسة تستند على حاجة البلاد (32) ، واصفا" تلك الحالة بالخطيرة لأنها تتعلق بمستقبل البلاد ، ومستقبل الطلاب أنفسهم ، وأهاب بوزارة المعارف أن تضع خطة لتوسيع عدد المقبولين بدار المعلمين العالية وغيرها ، لكي تسد بخريجيها شواغر المدارس الثانوية والمتوسطة وفي ختام كلمته أرسل حسين جميل إشارة تهكم واضحة ومعبرة لوزارة

المعارف عندما قال ما نصه " يجري كل هذا في وزارة المعارف وفيها خمسة مديري عامين ، فلا أدري ما هو اختصاصهم وما هي أعمالهم (33).

زعم رئيس الوزراء مزاحم الباجه جي بعيد توليه منصبه بأنه لم يقدم منهاجا مرتبا مثل رؤساء الوزارات الذين سبقوه ، وأنه سيترك الأعمال تتحدث عن نفسها . وعلى ما يبدو فأن مزاحم الباجه جي نسي وتناسى كلامه السابق حين أشار خطاب العرش – يمثل عادة منهاج الوزارة – الذي القي على مسامع الأعيان والنواب في الأول من كانون الأول 1948 ، أي بعد أكثر من خمسة أشهر على تولي الوزارة لمقاليد السلطة ، لينسق الكلام الطويل ويسبغ الوعود الكثيرة (34) . وان دل على شيء فأنه يدل عل مدى تخبط الحكومة والابتعاد عن وضع الخطط الناجعة لمعالجة أوضاع البلاد المتردية وإتباع ذات السياسة للحكومات التي سبقتها ، والتي كانت موضوع نقد ومهاجمة من قبل النواب خلال جلسات المجلس النيابي.

كان من الطبيعي جدا أن يثير خطاب العرش حفيظة النائب حسين جميل ، والذي وقف في الجلسة الخامسة المنعقدة في 19 كانون الأول 1948 ، ليشير إلى إحدى واجباته لكي لا يشارك في الوضع السيء الذي اعترف بترديه حتى المسؤولين الحكوميين ، فقد شن هجوما عنيفا" على رئيس الوزراء بعد أن لفت أنظار النواب إلى التناقض الذي وقع فيه المذكور ، قال بتهكم واضح انه – أي رئيس الوزراء – أراد أن يثبت للنواب انه غير عاجز على تنسيق خطاب واسع منمق يتضمن العديد من المشاريع ، ويضم من الأمور ما سبق تكراره في كثير من خطب العرش السابقة والمناهج الوزارية ، وهو بذلك أصبح برأي حسين جميل في عداد المدعين الذين انتقدهم وحمل عليهم ، بعد ذلك تساءل باستغراب شديد عن الآلية التي يستطيع بها رئيس

الوزراء تدبير المال اللازم لانجاز المشاريع الكثيرة التي وعد بها بعد أن جاء اعتراف ضمني في خطاب العرش ما يشير إلى أن " الدولة تعاني في معاملاتها النقدية عسرا شديدا وان وضعها المالي لا تغبط عليه بعد أن عصفت بها سياسة التبذير .وفي ختام ما قاله من طروحات أصاب بها حسين جميل كبد الحقيقة وأظهر عين اليقين عندما أكد بأن عدم القيام بالمشاريع الوطنية هو مثال يضرب على مقدار إهمال المسؤولين لمصالح الشعب (35).

كان حسين جميل صوتا" وطنيا" مدويا" في مجلس النواب ، وبعد أن ترددت في أروقة المجلس النيابي بعض الشائعات التي أشارت إلى احتمال استئناف ضخ النفط العراقي إلى ميناء حيفا بفلسطين ، بادر النائب حسين جميل إلى طرح تساؤلات لا تدل عن رغبة وأمل في ألا يصل النفط العراقي للصهاينة في فلسطين فحسب ، بل انه ارتأى عندما وقف الجلسة المعقودة بتاريخ 30 كانون الأول 1948 ، أن يطرح أراء وأفكارا" تدل على إحاطته الوافية بالترابط بين مصالح الدول الأوربية الكبرى والمصالحالصهيونية ، محذرا" الحكومة من قبول أية ضمانات من الدول المساندة (لإسرائيل) ، لأنها لم تقصد منها إلا إقناع العراق فقط ، بقبول استئناف الضخ ، ثم أعرب عن رأيه الذي يحمل جانبا" كبيرا" من الواقعية بأن تزويد تلك الدول بالنفط العراقي يعني إمكانية إرساله إلى الصهاينة وزيادة قوتهم (36).

يعد خطاب حسين جميل في الجلسة التاسعة والعشرين المنعقدة بتاريخ 27 نيسان 1949 ، والذي ناقش فيه موضوع الميزانية العامة للدولة لسنة 1949 – 1950 ،كان واحدا من أهم الخطب الاقتصادية المتميزة في تلك السنة ، ففي بداية خطابه استغرب عن كيفية بقاء الميزانية متوازنة بعد أن

جرى عليها وزير المالية أثناء فترة بحث اللجنة المالية التابعة للمجلس ثمانية وثلاثين تعديلا في الزيادة ، وثمانية تعديلات في التخفيض ، وذلك يعني برأيه أن تبقى الميزانية متوازنة ولو على الورق ، وعلى هذا الأساس فأنه نبه الوزير المذكور بأن الميزانية لن تصمد أرقامها على ارض الواقع (37).

بعد ذلك طرح النائب حسين جميل على بساط البحث علاقة الميزانية بخطة الإصلاح ، وبهذا الشأن فأنه يأسف لان الميزانية والتي تعد مرآة الوضع القائم والخطوط الأساسية لمنهج الحكومة خلال سنة ، كما أنها أداة الإصلاح إذا أريد بها الإصلاح لكنها لا تتضمن أية خطة للإصلاح ، وإنما هي ميزانية روتينية لتمشية الأعمال اليومية . وفي معرض حديثه تناول موضوع الضرائب التي نصح الحكومة باستخدامها كوسيلة لتحقيق الإصلاحوالعدالة الاجتماعية ، وتقليل الفوارق الاقتصادية بين طبقات الشعب ، ويتم ذلك من خلال فرض الضرائب المباشرة ، وهي الضرائب التي تفرض على من يتحملها ، ولم يترك حسين جميل شيئا يتعلق بهذا الموضوع إلا وتناوله بالتدقيق والتمحيص والملاحظة وتأشير جوانب الخلل فيه ، فقد أشار بعد أن استعرض محصلة الضرائب والتي بين فيها رجحان كفة الضرائب غير المباشرة – التي تفرض على البضائع والخدمات – بشكل كبير لدرجة أن وارداتها تشكل خمسة أضعاف واردات الضرائب المباشرة . كما وصف النظام الضرائبي في العراق بأنه غير عادل كونه يحمل الطبقة الفقيرة أكثر مما تحتمل.

والملاحظة الجديرة بالاهتمام هنا ، أن ممثل الحزب الوطني الديمقراطي، تمكن ومن خلال لغة الأرقام التي ذكرها ، أن يحول انطباع العراقيين إلى حقيقة ناصعة ، بأن الأموال اتي تجبى من الضرائب لا عندما أوضح بشكل لا يقبل اللبس تصرف على الوجوه المشروعة لها

الأبواب الرئيسية للصرف والتي تمثلت بأبواب "الرواتب ، والسفر ، والأثاث وبعض التعميرات البسيطة (38) . وبهذا جعل حسين جميل من مجلس النواب منبرا" للمطالبة بحقوق الشعب وحماية ثرواته لا سيما وأنه أي– الشعب – يعاني من سياسة الحكومة الاقتصادية التي حملته أكثر من طاقته وأثبت بذلك وعيا" اقتصاديا" تحسب له الحكومة ألف حساب إن الطروحات الجريئة للنائب حسين جميل طالت الوزارة السعيدية العاشرة ممثلة برئيس الوزراء ، متهما إياها بإعاقة العمل على رأب الصدع وتقريب الشقة بينها وبين الشعب ، مذكرا بأن الشعب قد يأس من سياسة الوعود والأماني التي طالما كانت الحكومة تطلقها بين الحين والآخر ، وان

عليها أن تقدم أعمالا" ملموسة . ثم وجه نقدئ" شديدا" ومباشرا" لرئيس الوزراء (نوري السعيد) الذي اتهم المعارضة بأنها تريد تغيير الأمور بشكل مفاجئ . فأوضح أن المعارضين ليسوا مجانين حتى يطلبوا الإصلاح برمشة ، ولم يجد البلاد متوجهة نحو الإصلاح أو أنها وضعت اللبنات الأساسية في البناء الذي تريده للشعب لتحقيق الإصلاح (39) .

عين حسب وفي معرض تناوله لبحث العيوب والمشكلات التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية ، وما قامت به الدول الأخرى ولا سيما المجاورة منها للعراق من معالجات ، لم تجد لها صدى في العراق والذي ظلت حكومته رأي النائب – تتخبط ولم تضع لها خطة مدروسة لإصلاح الأوضاع لتلافي المشكلات التي أفرزتها الحرب المذكورة ، مذكرا بحقيقة أوضاع البلاد بهذه الكلمات التي لا تحتاج إلى تعليق ، إذ يقول : " أن العالم في عصر تحطيم الذرة ... العراق لا اعتقد انه يشعر بالعصر الذي يعيش فيه الآن ، أوضاعه وحياته الاقتصادية والاجتماعية ما هي حياة تشابه حياة القرن التاسع

عشر ... إذ لا تزال في العراق أوضاع للإقطاع وتأخر اقتصادي وأساليب بدائية في كثير من مناحي الحياة .(40)

ويخلص النائب حسين جميل بعد أن لاحظ المدة الطويلة التي عاش فيها العراق تحت ظل الأحكام العرفية ، إلى انه من العبث أن نناقش أرقاما ونطلب ميزانية تعبر عن أوجه الإصلاح الذي يتطلع إليه الشعب دون أن ينفذ الحكم الدستوري والحياة الدستورية والحياة النيابية وتعود كلمة القانون (41) . دعا النائب حسين جميل وهو يناقش ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية لسنة 1949، بعد أن أشار إلى حقيقة يبدو أنها غابت عن أنظار الحكومة وهي أن الأكثرية من الشعب تعيش بمستوى لا يليق بالإنسانية ، مشيرا" إلى أن على الحكومة أن تعرف نفسها للمواطنين عن طريق الطبيب والمعلم لا عن طريق الشرطي وجابي الضرائب ، واستطرد في طروحاته مشددا على أن يبدأ الإصلاح بالقرية أولا ، لأنها الخلية التي يتكون منها الشعب العراقي (42).

لم يدع حسين جميل أن يكون كرسي الوزارة عامل تشريف له لا سيما ما يتعلق منها بشؤون الناس واحتياجاتهم ، فأستغل فرصة مناقشة مجلس النواب لأوضاع وزارة المواصلات والأشغال ليجعل منها مناسبة ليشن هجوما عنيفا على الوزارة المذكورة التي أطلق عليها اسم (وزارة الشجون) ، والتي التهمت مئات الآلاف من الدنانير ، لبناء بنايات تكلف أضعاف ما تمثل كلفتها الحقيقية ، موضحا أن الكثير سرعان ما تهدم قبل إشغالها . وأضاف لما تقدم موجها كلامه للمسؤولين بصيغة تنبيهيه ، أن التقصير اللافت للنظر في أداء الوزارة الذي وصفه بـ (السيء) لا يجد من يتصدى له ويحاسب المسؤولين الذين اتهمهم بالتقصير . وفي الخطاب نفسه اقترحالنائب المذكور بعد أن لفت نظره انقطاع الطرق في البلاد حال سقوط

الأمطار رغم استمرار صرف الأموال سنة بعد أخرى ، أن يصار إلى تحويل دائرة الأشغال إلى دائرة تكون مهمتها وضع التصاميم والإشراف على التنفيذ (43).

وفي الإطار ذاته أرسل حسين جميل في خطاب له في الجلسة المنعقدة بتاريخ 19 شباط 1950 متحذيرا واضحا وذا مغزى للمسؤولين ، بأن لا يقعوا في الوهم وان يتوقعوا وجود حالة من الأمن والاستقرار مع تفشي البطالة وانعدام العمل (44) . ومن خلال ما تقدم نرى أن حسين جميل كان صوتا صادحا بالحق ولا يهمه غضب الحكومة عنه ، لأنه لم يحاول خطب رضاءها أو مباركتها لأنه وضع نصب عينيه خدمة الشعب، دون أن يلتفت إلى كل ما يثير غضب الحكومة ويزيد من حنقها عليه ، لأنها لم تأت به إلى كرسي النيابة بل حملته أصوات الناس الذين لم تستطيع الحكومة شراء ذممهم.

أراء حسين جميل ومواقفه السياسية والفكرية:

شغلت الأحكام العرفية التي دأبت الحكومات العراقية على إعلائها بمناسبة أو غيرها لغرض تحقيق أهدافها ، حيزا من خطابات النائب حسين جميل (45) ، فقد خصص أول خطاب له في مجلس النواب في الجلسة الثالثة المنعقدة بتاريخ 28 حزيران 1948 لموضوع الأحكام العرفية التي أعلنت في 15 أيار من السنة نفسها ، وآلية التطبيق الغريب والشاذ لها واستغلال البعض لها لتحقيق مآرب شخصية ، فبدأ باستهلال خطابه بالأسف كون الأحكام المذكورة استغلت لغير الأغراض التي أعلنت من اجلها . ويمضي في حديثه مشيرا بألم عميق إلى ظاهرة استغلال القضية الفلسطينية للاقتصاص من رجالات الحركة الوطنية عندما أكد أن الكثيرين منهم أحيلوا إلى المجالس العرفية بتهم لا تتصل بقضية فلسطين ، وكان نشاطهم النقابي

في أغلب الأحيان سببا" في إحالتهم (46) . ويبدو أن حسين جميل قد شخص الواقع العراقي بدقة لان أغلب الحكومات العراقية كانت تتخذ تلك الطريقة لتصفية النشاط الوطني لمعارضيها لغرض تمرير خططها ولا سيما ما يتعلق منها في العلاقة مع بريطانيا آنذاك .

والى جانب ذلك سخر ممثل الحزب الوطني الديمقراطي من ادعاء وزير الداخلية مصطفى العمري ، والذي تحدى فيه النواب ، أن يذكروا شخصا أحيل إلى المحاكم العرفية بسبب اشتراكه في الحركة الوطنية ، عندما أكد بصوت عال وواضح أن تلك المحاكم قد هيأت أسباب شكلية للإحالة ، في حين أن الأسئلة التي كانت تطرح على الموقوفين كما مثبت في ملفاتهم توضح بشكل لا يقبل اللبس الأسباب الحقيقية للإحالة ، ومنها هل اشتركت في وثبة كانون ؟ ، وهل أقمت مجلس فاتحة على أرواح شهدائها ؟ ، أوهل دعوت إلى إضراب عمالي؟ ، وغيرها من الأسئلة التي أعتقد النائب المذكور بأنها الأسباب الحقيقية وراء إحالتهم (47) . وفي الختام رأى حسين جميل أن يكون للحكومة سياسة ثابتة في تطبيق الأحكام العرفية ، وان تطبق وفقا للأغراض التي أعلنت من اجلها ، وهي حماية أعمال الجيش وكل ما يضمن كسب القضية الفلسطينية (48).

كانت طروحات نائب بغداد تدل على جرأته في تناول أوجه الخلل وتحديد أسبابه، وشجاعته في التصدي للمشكلات التي تعاني منها البلاد ، وكانت معالجته لها تنم على المبدئية وبعد النظر ولا سيما ما يتعلق منها بانتهاك مبادئ الديمقراطية التي طالما أكد عليها ، وانتهاك مبدأ حرية الرأي التي كفلها الدستور العراقي في مادته رقم (60) (49) . فبعد أن قدم توضيحا لحقيقة دستورية غاية في الأهمية وهي الاختلاف في الرأي وارد جدا في مجلس النواب ، ولكل نائب رأي وطريقة في التفكير وأسلوب في التعبير ،

وبعد أن التمس الكل وزراء ونواب ، مؤيدين ومعارضين ، أن تتسع صدورهم لتقبل كل قول يُعبر عن رأي قائلة ، وجاء ذلك ردا على اقتراحبحرمان نائب بغداد عبد الرزاق الشيخلي من حضور جلسات مجلس النواب بعد أن هاجم حكومة مزاحم الباجه جي في المجلس(50) ، وعد حسين جميل العقوبة المقترحة خطيرة وتعني حرمان نائب من التمثيل الشعبي ، ودعا النواب إلى عدم الإسراع في تطبيقها رافضا ، في الوقت نفسه رفض بشكل قاطع فكرة أن يقدم الشيخلي اعتذارا للحكومة ، لأنه لم تصدر منه مخالفة توجب الاعتذار (51).

شهدت الجلسة الرابعة والعشرين المعقودة في 18 تشرين الثاني 1948، وقفة شجاعة أخرى للنائب حسين جميل ، ردا على طلب نائب الحلة عبد النعم رشيد بالتوقف عن مناقشة خطاب العرش ، وأراد من وقفته تلك أن يلفت انتباه الكل أولا ، بأن التعليق على خطاب العرش يعد بحثا ودرسا لشؤون البلاد المختلفة ، بعد أن طرح على بساط البحث إرهاب وضغوط الحكومة على حرية الفكر والتعبير ، وامتداد رقابتها إلى كل شيء . ومن المفيد جدا أن ننقل ما قال حسين جميل : " أن هذا الاقتراح يسيء إلى الحياة النيابية التي بقيت لدينا من المظاهر القليلة للنظام الديمقراطي في العراق فإذا منع النواب من التعبير عن أرائهم فأين يجد النائب مجال للكلام ، أن الصحف موضوعة تحت الرقابة التي تقف ضد حرية النشر ، والنائب أصبحلا يجد مجالا للكلام في مجلس النواب ، فمرة ضوضاء وضجيج ، ومرة اكتفاء بالمذاكرة ومرة حرمان نائب من حضور جلسات المجلس " (52).

اظهر النائب حسين جميل في الخطاب المسهب الذي ألقاه في الجلسة الخامسة المنعقدة في 19 كانون الأول 1948 ، والذي نوقش فيه خطاب العرش المعد من قبل حكومة مزاحم الباجه جي والذي ألقاه الوصي عبد الإله

على مسامع الأعيان والنواب في الأول من كانون الأول من العام المذكور وفيه أظهر باعا طويلا في المسائل الدستورية وإحاطة معمقة بأوضاع ومشكلات البلاد وتحديد سبل معالجتها . فقد أشار وبوضوح إلى بقاء شخص واحد أو حزب واحدة أو فئة واحدة في الحكم ، وقيام ذلك الشخص أو الحزب أو الفئة بصيانة نفسها بما لديها من سلطات لضمان البقاء في الحكم وتجيير السلطة باسمها هى من مزايا الأنظمة الديكتاتورية ، مؤكدا على أن التنافس السياسي للوصول إلى سدة الحكم أمرا صحيحا في كل بلد ديمقراطي ، فضلا عن انه يضمن قيام نظام دستوري يضمن للجميع الحق في إبداء أرائهم وحق التنظيم السياسي ، شارحا طبيعة وخصائص النظام السياسي آنذاك ، الذي قال عنه بصراحة وجرأة متناهية ، انه نظام بعيد عن الأسلوب الصحيح المقر في القانون الأساسي ، والناس فيه محرومين من حرياتهم الدستورية (53) وقد أصاب فيما قال بسبب تدخل الحكومة في الحياة البرلمانية وتزييفها للانتخابات لصالح مرشحيها (54) ، مما جعل السلطة التشريعية عاجزة عن القيام بواجباتها ، وأصابها الشلل في ممارسة حقوقها . وأضاف بأنها منذ أن تأسست لم تمارس حقها في حجب الثقة عن أية حكومة وإسقاطها ، ولم تعزل وزيرا" بسبب التقصير أو الإهمال أو غير ذلك من الأسباب . بعد ذلك انتقل النائب حسين جميل إلى تفسير ظاهرة الضعف في العمل السياسي تفسيرا" مقبولا" إذ قال ما نصه : " حرمت المعارضة من وسائل التعبير عن الرأي فتوجهت نتيجة لذلك إلى الأسلوب الضيق في العمل السياسي ، وذلك أمر طبيعي أشبه بالنهر أو مجرى الماء إذا سدت أمامه السبل لا بد أن يطفي على الجوانب وان يكسر السدود " (55) . ويسترسل متسائلا عن المسؤول مطالبا معاقبة الخارجين عن الأساليب الدستورية عندما أكد : " يجب علينا أن نحاسب المسؤولين عن مخالفاتهم ، ونحاسبهم على خروجهم عن الأسلوب

الدستوري ، لا أن نحاسب المحكومين الذين يدافعون عن حقوقهم ويريدون التعبير عن أرائهم ، وقد حرموا من إتباع الأسلوب الصحيح ولا نعذر القائمين به لو كانت الأمور تسير سيرها الطبيعي الصحيح المنصوص عليه في القانون الأساسي ... وان المسؤولية تقع على المسبب لا رد الفعل " (56) . ويرى الباحث أن مثل هذا الأمر كان يعد أجراء" طبيعيا" في بلد مثل العراق ، كون تجربته البرلمانية في العهد الملكي ، لم تكن قد نضجت بشكل يتيح له تجاوز الخروقات الحكومية ، وأن تطبيق الخطوات الديمقراطية كانت تستباح من قبل السلطة التنفيذية ، التي طالما كانت تتدخل لترشيحنوابا" يمثلون الاتجاه العام لسياستها ، وغالبا ما يمثلون الأكثرية النيابية في المجلس 0 وهنا نتسأل كيف يمكن لمثل هؤلاء النواب الذين جاءوا بدعم من الحكومة وبإسناد منها ، وتحملت نفقات حملاتهم الانتخابية ، أن يكونوا خارج أرادتها أو معارضين لسياستها ؟ ، وكيف لهم أن يحجبوا الثقة عن الحكومة وهم طوع بنانها ؟ . مع بعض الأستثناءات البسيطة التي نتج عنها ترشيحبعض نواب من المعارضة الوطنية 0 لذا نرى الحكومة ما أن تهتز ثقتها بالمجلس أو يكون خارج نطاق سياستها تسارع لاستحصال أراده ملكية بحل المجلس النيابي للتخلص منه ، والأتيان بأخر يكون متناغما" مع توجهاتها العامة في تطبيق سياستها على جميع الصعد .

واصل حسين جميل طرح أرائه الجريئة التي تعبر معالجة لحالة أثقلت كاهل البلاد وحرفته عن خط سيره الصحيح ، ولتلافي هذا الانحراف والعودة بالعراق إلى المسار الديمقراطي لضمان حقوق الجميع – اقترح تشريع قانون المحاكمة الوزراء على المخالفات التي يقومون بها خلافا للدستور ، الذي أصبح لأي قانون حرمة أكثر منه بعد أن كثرت الأعمال المخالفة له والتي ارتكبها الوزراء . ثم حمل بشدة على تجاوزات السلطة التنفيذية وتدخلها

المباشر على السلطتين التشريعية والقضائية معتبرا ذلك هدرا لمبدأ الفصل بين السلطات الذي هو أساس كل نظام ديمقراطي حسبما كان يرى (57).

وعالج نائب بغداد في خطابه هذا موضوعة السياسة الخارجية ، منتقدا بوضوح ادعاء رئيس الوزراء مزاحم الباجه جي بأنها – أي السياسة الخارجية – قد استوحت خطوطها الأساسية من الأوضاع الجغرافية والوقائع التاريخية والمصالح الراهنة ، منبها الجميع ، لو كانت السياسة الخارجية كما وصفها رئيس الوزراء لما سارت تبعا للسياسة البريطانية أو لما رأينا بريطانيا تتخذ من العراق قاعدة لمشاريعها العدوانية (58).

وعلى اثر إعلان وزارة توفيق السويدي منهاجها الوزاري في 16 شباط 1950 (59)، عاد حسين جميل ليطرح الأفكار نفسها ولكن هذه المرة بصوت أكثر وضوحا وحماسا ، ولعل من الإعادة إفادة ، فقد رفض ابتداء فكرة منح الوزراة المذكورة فرصة لتحقيق الإصلاح الذي وعدت به في منهاجها ، لان أقطابها ليسوا أهلا للإصلاح المطلوب الذي تنتظره البلاد ، فهم أما أقطاعين أو محافظين (60) . وزاد في هجومه عليها – أي حكومة توفيق السويدي عندما نعتها بنعوت تحمل قدرا كبيرا من الاهانة حينما وصفها بأنها " وزارة جبرية بواجهة سويدية " (61) . ثم التفت بعد ذلك إلى موضوع الإصلاح السياسي المنشود بعد أن حذر المسؤولين من" أن السيل قد بلغ الزبا" ، وان التذمر ينذر بالعواقب الوخيمة ، عارضا خطة واضحة المعالم للإصلاح ، ونرى من المفيد أن ننقل ما ورد في كلمته بالنص : " الإصلاح الذي يزيل التذمر هو قبل كل شيء الإصلاح السياسي الذي تتوطد فيه أحكام الدستور والحريات العامة ، وتتثبت فيه سيادة الأمة ويتحرر فيه الوطن من كل نفوذ أجنبي ، وزارة كهذه لا يمكن أن تكون منبعثة من الشعب ، تؤمن بمصالحه وتأتي إلى الحكم مؤيدة من المجلس المنتخب بنتيجة

انتخابات حرة ، فأنا أومن بأن نقطة البدء بالإصلاح هي الانتخابات الحرة الصحيحة المباشرة (62) . وأضاف قائلا " لا اعتقد أن من الممكن أن نطلب الإصلاح من وزارة لا تضمن بقاءها في الحكم أسبوعا واحدا (63).

ثم أوضح حسين جميل لمستمعيه من النواب نوع الهدوء الذي تطمح إليه الحكومة والذي اسماه حسب قوله " هدوء من في القبور " ، لا مظاهرات ولا اضطرابات ولا وجهات نظر مختلفة أي أن هدوء يحول الناس إلى قطيع من الغنم يرعاه راعي حسب تعبيره . وان الاستقرار والهدوء الذي ينشده النائب هو اطمئنان المواطن على حياته وصيانة حريته ، وفي الختام دعا إلى سيادة القوانين، كل القوانين ، لا القوانين التي فيها حقوق السلطة على المواطنين وإهمال القوانين التي تحفظ حقوق المواطن تجاه السلطة وأولها القانون الأساسي الذي حفظ الكثير من الحقوق والحريات للشعب (64).

والى جانب ذلك خاطب حسين جميل المسؤولين في الجلسة الحادية والعشرين المنعقدة في 22 آذار 1949 بلهجة التحذير التي لا تخلو من الألم والحسرة بشأن مشكلة الفكر ، التي وصفها بالخطيرة ، وتوازي مشكلة الغذاء ولا سيما بالنسبة للمتعلمين ، وطالب الحكومة برفع الرقابة عن الفكر ، وشجب بعنف اهتمام الحكومة "بماذا نقرأ ، وماذا يباع لنا لنقرأ (65).

ومن خلال ما تقدم يمكن القول، أن نائب الحزب الوطني الديمقراطي قد تناول كل ما يتعلق بالحياة السياسية والفكرية وتصدى لها بكل شجاعة وجرأة مقدما المعالجات التي تنم عن الدراية والحكمة ، فلم يكن معارضا من اجل المعارضة فحسب بل كان صوتا معبرا عن ما يشعر به الرأي العام العراقي مطالبا بتغيير هذه الأوضاع في البلاد بشكل يتلائم ومتطلبات الناس آنذاك بعيدا عن الكبت والحرمان ومصادرة حرياتهم بحجة الأحكام العرفية والأوضاع في العراق والوطن العربي . فضلا عن انه كان بهدف أن لا

يجعل من مجلس النواب قناة حكومية يمرر فيها ما تريده الحكومات المتعاقبة ، بل عمل جاهدا أن يكون المجلس المكان الملائم الذي تترشح فيه كل ما هو يصب في خدمة العراق ويعمل على تطويره في شتى المجالات ، وانبرى للدفاع عن المواطنين وحرية الرأي والفكر بما يؤدي إلى تعميق التجربة الديمقراطية . ولم يكن الشأن العراقي هو الهم الوحيد الذي شغل بال حسين جميل فحسب ، بل أن الشأن العربي كان له الحصة الأخرى ولاسيما القضية الفلسطينية .

حسين جميل والقضية الفلسطينية:

شغلت القضية الفلسطينية اهتمام النائب حسين جميل ، واحتلت جانبا مهما من مداخلاته وخطبه في مجلس النواب ، وانه كان يطل عليها كلما سنحت له الفرصة بذلك . فقد كان أول خطاب له في المجلس مهما" حول تلك القضية ، فأنه عد الصهيونية أخطر حركة عدوانية عرفها التاريخ ، وأن مأساة الشعب العربي الفلسطيني أكبر مأساة في تاريخ العرب ، فاقترح في مداخلة بشأن تعديل القانون الخاص بمكافحة الصهيونية ، لأنه على وفق رؤيته لا يكفي لمكافحة الصهيونية, بمنع الترويج أو التحبيذ لها ، بل يجب أن يشمل كل عمل يساعد على قيام الدولة الصهيونية من قبيل منع الدعاية الإعلامية لها ، ومنع تهريب الأشخاص والتي هي باعتقاده أخطر من تحبيذ الصهيونية والترويج لها(66) . ويبدو أن حسين جميل تمتع بنفاذ بصيرة حدد فيها ما هو أخطر من الترويج والتحبيذ للصهيونية إذ أقدمت الحكومات العربية فيما بعد على القيام بعمليات تسفير اليهود الموجودين في الدول العربية وخاصة في العراق في عهد حكومة توفيق السويدي ، وبذلك قدمت خدمة كبيرة للدولة الصهيونية في بداية تأسيسها

وعند اندلاع الحرب العربية – الصهيونية الأولى في مايس 1948 ، تصدى النائب حسين جميل لطروحات بشأن تأجيل أعمال المجلس النيابي ، إذ وصفها بأنها فكرة طرحت في غير محلها ، مذكرا أولئك الذين كانوا وراء هذه الفكرة وروجوا لها بأن يتخذوا من المسؤولين في سوريا أمثولة لهم عندما دعوا مجلس النواب للانعقاد الاستثنائي بهدف الإشراف على أعمال الحكومة فيها . ولم يقف نشاط حسين جميل عند هذا الحد ، بل راح يشحذ الهمم ويذكي الحماس في النفوس ، حينما طلب من النواب أن يكونوا على أهبة الاستعداد للذهاب إلى فلسطين للجهاد فيها . وبعد أن أعرب عن رأيه الذي أظهر فيه بصيرة وإدراك عميقين لتطور أحداث القضية موضوعة البحث ، والتي تجتاز مرحلة دقيقة وقتذاك ، أكد على ضرورة استمرار جلسات مجلس النواب للإشراف على أعمال الحكومة في قضية خطيرة كقضية فلسطين التي هي قضية العراق بالذات ، بعد أن رجا بإخلاص أن لا يقع خطأ فيها لان نتائجه لا تقف عند حدود فلسطين والعراق ، بل أن آثارها تنسحب على الوطن العربي ككل (67) . وقد صدق فيما قال لان نتائج الحرب انعكست بشكل سلبي على الواقع العربي في كل الدول العربية آنذاك وما زالت .

رصد حسين جميل تطورات القضية الفلسطينية ، وما آلت إليه الأوضاع بشكل دقيق ، مبينا أن الدول التي اعترفت بـ (إسرائيل) وساندتها ومدتها بعوامل البقاء ، هي ذات الدول التي تمتلك مصالح واسعة في الوطن العربي ولا سيما النفط ، ودعا بشكل ضمني إلى استخدام النفط العربي كسلاح في معركة فلسطين عندما أكد بأن الدول الكبرى لو كانت على يقين حاسم بأن الحكومات العربية ستتخذ من الإجراءات ما يؤثر على مصالحها ، لما اتخذت قرار التقسيم ولا وقفت موقف المساند للدولة للصهيونية . وأضاف لما تقدم

طالب الدول العربية تنفيذ القرارات التي اتخذتها محذرا إياها من غضب الشعب العربي الذي لم يعد يقبل بالوعود ، وان كلمات مثل سننظر أو سندرس أو سنتخذ ، لم تعد تجدي نفعا مع الرأي العام العربي الذي مل مثل هكذا خطابات (68) .

ومرة أخرى كانت القضية الفلسطينية تشغل حيزا متقدما من الموضوعات التي خاض بها النائب حسين جميل في الاجتماع الاعتيادي لسنة 1948، ففي الجلسة الخامسة من الاجتماع المذكور ، انحنى باللائمة على الحكومات العربية وجامعتها لأنها لم تفكر في تأسيس حكومة عموم فلسطين في اليوم الذي انتهى فيه الانتداب البريطاني عليها (69) ، مطالبا بمحاربة الروح الانهزامية في تلك القضية ومنبها الكل إلى خطورة التقاعس في التعامل بشأن القضية الفلسطينية التي سيكون لها انعكاسات خطيرة على المستقبل العربي (70) . كان حسين جميل الرائد في هذا التنبيه عندما أشار إلى أن طبيعة هذه القضية ليست بالمرحلية وإنما هي طويلة الأمد ، ودعا إلى التمسك بالحقوق العربية في فلسطين وعدم السماح بتسرب الشك إلى هذه الحقوق ، بعد ذلك وضع حسين جميل النقاط على الحروف حينما أشار إلى حقيقة غاية في الأهمية وهي أن الحرب العربية – الصهيونية عام 1948 كانت حرب الحكومات العربية ، وان الشعب العربي ، ما زال خارج حلبة الصراع . ولا يخلو من مغزى أن نتركه يجسد ما نحن بصدده : " يجب أن يكون معلوما أن الأمة العربية لم تجرب قواها بعد ، وأعتقد أن حرب الشعوب العربية من أجل تحرير فلسطين لم تبدأ بعد (71).

شهدت جلسة مجلس النواب المعقودة في 14 شباط 1949 ، وقفة شجاعة مشهودة للنائب حسين جميل ، عندما رفض اقتراح رئيس الوزراء نوري السعيد ، الذي طلب فيه تشكيل لجنة برلمانية من خمسة أعضاء من

بينهم الخطيب نفسه ، للتحقيق في تطورات القضية الفلسطينية ، فأنه لم يكتف بوصف الاقتراح بأنه لا ينسجم والتقاليد البرلمانية ، ومخالف للنظام الداخلي للمجلس ، بل أضاف قائلا وبشكل غير مباشر بأن الاقتراح مشبوه وأنه سوف يبدد ثقة الرأي العام بها ، وقال أيضا: انه يبدد ثقة الرأي العام والمجلس في هذه اللجنة ، تلك الثقة التي يجب أن تنالها ، لكي تكون موثوق بها من جهة ومحلا للاعتماد فيما تقرره من جهة أخرى .(72)

ويبدو مما تقدم فأنه طروحات حسين جميل قد جسدت صوت الحركة الوطنية المناهض لكل محاولات الحكومة التسويقية التي حاولت من خلالها الإقرار بسياسة الأمر الواقع الذي فرضته الحكومات المؤيدة (لإسرائيل) من خلال ارتباط الحكومة العراقية بتلك الدول وامتثالها لما ترغب فيه وتنشد إليه ، لذا فقد تصدى حسين جميل لتلك المحاولات وحمّل الحكومة العراقية جزء من المسؤولية بارتباطها الوثيق بالدول الاستعمارية آنذاك محاولا كشف زيف أدعاتها بنصرة القضية الفلسطينية والتي كانت تتظاهر بالدعم والمساندة التي كانت تأتي تحت ضغط الرأي العام العراقي ممثلا بنواب المعارضة في المجلس والصحف الوطنية الصادرة آنذاك

الخاتمة:

من كل ما سبق ، وطبقا للأفكار والمواقف والآراء الواردة في البحث ، يمكن التوصل إلى عدد من الاستنتاجات القابلة للنقاش ، فقبل كل شيء كان حسين جميل متسما بالوضوح والمرونة والموضوعية والمبدئية والوطنية في إطار قناعاته التي شكل الهاجس الوطني القسم الأكبر منها ، فقد توخي في مواقفه تلك خدمة مصالح البلاد العامة بأسلوب معتدل بعيدا عن التطرف الذي يمثل ظاهرة ملموسة على الساحة العراقية . وان ابرز ما في حسين جميل أنه كان مشبعا بروح ديمقراطية نابعة من ثقافته وتجاربه وخلفيته الوطنية ، فضلا عن سعة ثقافته القانونية التي تسلح بها لمواجهة ما كان يجري من انتهاكات دستورية واضحة ، وقد وضع إصبعه عليها ليؤشر مواطن الخلل فيها ويعالجها على وفق المصلحة الوطنية التي كان يؤمن بها انطلاقا من انتماءه إلى العراق وحرصه على مصالحه ، وهو بذلك لم يحد عنها حتى ولو كان على ذلك على حسابه الشخصي . لذا نجده يقدم استقالته ثلاث مرات من المجلس النيابي عندما أتضح له بأن ذلك يصب في خدمة الوطن ، عندما فضح ادعاءات الحكومات المتعاقبة التي كانت تحاول أن تجعل من البرلمان قناة لتمرير قوانين ومشاريع لا تجدي نفعا للناس فيصدحصوتا هادرا يتصدى له . وانه أنجز أعمالا مفيدة في ميادين مختلفة سواء داخل البرلمان أو حين كان في السلطة أو خارجها . ويقول السيد مسعود محمد الذي زامل حسين جميل في البرلمان وخارجه انه " كوزير حقق مكاسب يكفي أن يضحي من اجلها بالهيبة الشخصية .(73)

الهوامش:

1-سكنا والداه منطقة قنبر علي ببغداد ، وقد ولد عندما كانا في زيارة لجده الذي يعمل قاضيا في مدينة كربلاء . مقابلة مع حسين جميل في 21 تموز 1992.

2-كان والده يعمل قاضيا في مدينة العمارة.

3-الفريد موند : زعيم سياسي صهيوني بريطاني الجنسية ، ومن كبار رجال المال الإنكليز ، عرف عنه بأنه ذو نشاط واسع في مناصرة الفعاليات السياسية و التنظيمية للحركة الصهيونية ، وقد وصل إلى بغداد في 8 شباط 1928 لكسب التأييد والمناصرة للحركة الصهيونية ، وقد لقيت زيارته ترحيبا" حارا من قبل المندوب السامي البريطاني في العراق ، وكذلك من قبل يهود العراق آنذاك 0 غير أنها أثارت في الجانب الأخر ، حفيظة واستياء الحركة الوطنية في العراق، التي عدت هذه الزيارة ، بأنها تمثل تحديا" للرأي العام العراقي المساند للقضية الفلسطينية ، وهيأت للقيام بالتظاهرات التي استنكرت هذه الزيارة ، وكان الطلاب العنصر الفاعل في قيادتها ، الأمر الذي دفع الحكومة العراقية آنذاك إلى أتخاذ إجراءات رادعة بحق هؤلاء الطلاب ، مما أثار استياء كبيرا" في الداخل 0 للمزيد من المعلومات بشأن الزيارة ينظر : عبد الرزاق الحسني ، تأريخ الوزارات العراقية ، ج 2 ، ط 7 ، بغداد 159-1531988 ، ص

4-مقابلة مع حسين جميل في 21 تموز 1992 ؛ حسين جميل ، شهادة سياسية 1908 - 1930 ، لندن - 1978 ، ص3.

5-كان القانون العراقي ينص على عدم السماح لموظفي الحكومة بالانتساب للأحزاب السياسية .

6-كانت علاقته بعد ثورة 14 تموز بالحزب غير رسمية .

7-مقابلة مع حسين جميل بتاريخ 18 أيلول 1992 ؛ وللمزيد من التفاصيل عن الحزب وجريدة الأهالي ينظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الأحزاب . 181 - 166 السياسية العراقية 1918-1958 ، بيروت 1980 ، ص166-181.

8-مقابلة مع حسين جميل بتاريخ 11 شباط 1993.

9-التي تشكلت في 10 كانون الأول 1949 ، واستقالت في 5 شباط . 1950راجع عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج 8 ، ط 7.بغداد - 1988 ، ص 131.

10-تم إلغاء الأحكام العرفية في 17 كانون الأول 1949 . للتفصيل راجع : المصدر نفسه ، ص 134

11- اصدر حسين جميل حال توليه المنصب الجديد قرارا بفصل القضاة عبد العزيز الخياط وخليل أمين وعبد الحافظ إبراهيم وفرنسيس شماس وغيرهم . مقابلة مع حسين جميل في 18 1992 أيلول .

12-هي الدورة الحادية عشرة التي جرت انتخاباتها في بداية العام 1947 ، والدورة التي تلتها ، والتي جرت انتخاباتها في ربيع العام 1948 ، والرابعة عشرة والتي تمت انتخاباتها في صيف العام 1954 . للتفصيل راجع : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج 10 ، ط 7 ، بغداد - 1988 ص 311 - 304.

13-حسين جميل شهادة سياسية ، ص 3.

14- أشار حسين جميل انه حمل برسالة شفوية موجهة من عبد الكريم قاسم إلى الرئيس جمال عبد الناصر عن طريق جاره وصديقهما المشترك رشيد مطلك ، وقد تضمن فحوى الرسالة شقين ، الأول هو أن يأخذ عبد الناصر علما بشأن وجود تنظيم للضباط الأحرار في العراق ، وانه يعتزم القيام بثورة شبيه بثورة 23 تموز 1952 في مصر . أما الشق الثاني فقد كان يتعلق بالرغبة في الاستفسار عن مصير الملك فيصل الثاني بعد نجاح الثورة ، وهل هناك ضرورة لقتله أم لا . ويمضي حسين جميل في سرد وقائع تلك الوساطة فيقول : أن رأي جمال عبد الناصر هو عدم قتل الملك فيصل الثاني ، لا حرصا عليه وإنما حرصا على الحركة نفسها

، مبينا أن رئاسة الاتحاد الهاشمي ستؤول إلى الملك الحسين بن طلال بعد مقتل الملك فيصل الثاني ، حيث سيعمل الأول على التدخل والقضاء على الحركة . مقابلة مع حسين جميل في 18 أيلول 1992.

15-التي ضمت أحزاب الوطني الديمقراطي والاستقلال العراقي والبعث.

16-مقابلة مع حسين جميل في 11 شباط 1993.

17- مقابلة مع حسين جميل في 16 تشرين الثاني 1992.

18-جاسم كاظم العزاوي ، ثورة 14 تموز ، أسرارها ، أحداثها ، رجالها ، حتى نهاية عبد الكريم قاسم ، بغداد - 1990 ، ص 211.

19-وهم ناجي طالب ، ومحمد صديق شنشل ، وفؤاد الركابي ، وعبد الجبار الجومرد ، وجابر عامر . المصدر نفسه ، ص 210-211.

20-المصدر نفسه ، ص 212 ؛ د. نوري عبد الحميد العاني وآخرون ، الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، ج 2 ، ط 1 ، بغداد – 2001 ،ص 23 – 13.

21-مقابلة مع حسين جميل في 16 تشرين الثاني ، 1992.

22-ومن أهم هذه الكتب : العراق الجديد ، الحياة النيابية في العراق ، نشأة الأحزاب السياسية ، حسين جميل – شهادة سياسية ، حقوق الإنسان ، القانون الجنائي ، نحو قانون عقابي موحد للبلاد العربية ، وحقوق الإنسان في العراق.

23-الذب بدأ أعماله في 17 آذار 1947.

24-لم ينفذ الأعضاء الثلاث الآخرين (جعفر البدر ، عبد الهادي الباري ، ويعقوب بطاط) قرار الحزب وفضلوا الاحتفاظ بعضوية مجلس النواب مقابلة مع حسين جميل بتاريخ 11 شباط 1993 ؛ محاضر جلسات

مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الحادية عشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1947 ، بغداد – 1947 ، ص 30– 35 ، 70 . وسأشير في الهوامش القادمة إلى محاضر جلسات مجلس النواب بـ م 0 ج 0م 0 ن.

25–بدأ هذا الاجتماع في حزيران 1948 وانتهى في تشرين الثاني من السنة نفسها.

26–يبدأ الاجتماع الاعتيادي السنوي عادة في الأول من كانون الأول ولغاية نهاية مايس من كل سنة.

27–م . ج . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي 190 لسنة 1949 ، بغداد – 1949 ، ص190.

28–لم يعقد مجلس النواب في الدورة الانتخابية الرابعة عشرة الذي حصل فيه حسين جميل على مقعد سوى جلسة واحدة ، إذ ابتدأ نوري السعيد حكم وزارته الثانية عشرة باستصدار إرادة ملكية بحل مجلس النواب في3 آب تمهيدا لإصدار مراسيم آب 1954 . للتفصيل ينظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج 9 ، ط 7 ، بغداد – 1988 ، ص 138–155.

29–التي رأت النور في 21 حزيران 1948.

30–مثل الرسوم الكمركية ، وضريبة الأملاك ، وضريبة رسوم الاستهلاك، ورسوم الأسماك، ورسوم أستهلاك المواشي، ورسوم الصيد .

31– م . ج . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1948 ، بغداد – 1948 ، ص 135.

–32المصدر نفسه ، ص 313.

33–المصدر نفسه ، ص 314.

34-للتفصيل عن الخطاب ينظر : م . ج . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1948 ، بغداد – 1948 ، ص 1 – 3.

35-المصدر نفسه ، ص 64.

36-م . ج . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي 134لسنة 1948 ، بغداد – 1948 ، ص64.

37-المصدر نفسه ، ص 424.

38-م . ج . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي 424لسنة 1948 ، بغداد – 1948 ، ص424

39-المصدر نفسه ، ص425-427.

40-المصدر نفسه ، ص 427.

41-المصدر نفسه ، ص 427.

42-المصدر نفسه ، ص 660.

43-المصدر نفسه ، ص 753.

44-م . ج . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي 48لسنة 1949 ، بغداد – 1949 ، ص48.

45-أعلنت الأحكام العرفية ست عشرة مرة خلال العهد الملكي في العراق بين 25 تشرين الأول 1920 و 13 تموز 1958 . للمزيد من التفاصيل ينظر :عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج 10 ، ط 7 ، بغداد-1988 ، ص388.

646-م . ج . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1948 ، بغداد - 1948 ، ص 16.

47- المصدر نفسه ، ص 17.

48- المصدر نفسه ، ص 17.

49- جاء في المادة الستون من القانون الأساسي ما نصه : " 000 ولكل عضو حرية الكلام التامة ضمن حدود نظام المجلس الذي هو منتسب اليه ، ولا تتخذ أية أجراءات قانونية ضده من أجل تصويت أو بيان رأي ، أو القاء خطبة في مداولات المجلس ومباحثاته 000 " ينظر : عبد الرزاق الحسني ، تأريخ الوزارات العراقية ، ج 1 ، ط 7 ، بغداد - 1988 ، ص 346 0

50- ونقصد بها هنا عقوبة الإخراج المؤقت من مجلس النواب لاجتماع واحد، إذ تعرف المادة (120) من قانون مجلس النواب العقوبة بأنها " حرمان النائب مؤقتا" من الاشتراك بجلسات المجلس مدة الاجتماع. وللاطلاع على المادة (120) من النظام الداخلي لمجلس النواب وحالات تقرير هذه العقوبة ينظر : حسين جميل ، الحياة النيابية في العراق 1925 1946 موقف جماعة الأهالي منها ، ط 1، بغداد - 1983, ص60 .ويرى الباحث أن التناقض قد بدا لافتا للنظر بين ما جاء في القانون الأساسي فيما يتعلق بحرية النائب ، وما جاء في النظام الداخلي لمجلس النواب الذي قرر عقوبة الإخراج المؤقت عندما يحدد النائب بعض مواطن الخلل في أداء الحكومات مما يستوجب عليه فرض تلك العقوبة ، الأمر الذي غالبا ما يحدث

إرباكا واضحا في أداء النائب ومدى فاعليته في المجلس النيابي ، وينعكس سلبا في تأدية مهماته التي منحها له القانون الأساسي بصفته ممثلا" للشعب ومدافعا"عن حقوقه.

51- المصدر نفسه ، ص 285-286.

52- المصدر نفسه ، ص 304.

53-م . ج . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي 64لسنة 1948 ، ص64.

54-يصف لنا الأديب والمؤلف الفرنسي (شتاو بريان) موقف الحكومات بدقة حين يقول ما نصه : " لست من المغفلين حتى اعتقد بأن الحكومات في البلاد الدستورية لا تتدخل في الانتخابات النيابية ، وسواء أكانت الحكومة حزبية أو ائتلافية أو محايدة ، فلا بد أن يكون لها تأثير في سير الانتخابات ونتائجها . فالحكومة ليست الجهة التي لا يحسب لها حساب في شؤون الدولة ، إذا لم نقل أنها القوة الفعلية في كل شأن من هذه الشؤون " . جريدة" الزمان " ، العدد 5 في 16 أيلول 1937.

55-م . ج . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية ، الاجتماع الاعتيادي لسنة1948 ، ص64.

56-المصدر نفسه ، ص 65.

-57المصدر نفسه ، ص 65.

58-المصدر نفسه ، ص 65.

59-التي تولت السلطة في 5 شباط 1950 واستقالت في 15 أيلول 1950.

60-ويبدو أنها إشارة إلى عبد المهدي وزير المواصلات والأشغال وصالحجبر وزير الداخلية إضافة إلى ثلاث وزراء من حكومة صالح جبر التي أسقطتها وثبة كانون عام 1948 وهم شاكر الوادي وزير الدفاع ،

وضياء جعفر وزير الاقتصاد وتوفيق وهبي وزير الشؤون الاجتماعية . ينظر عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج 8 ، ص 145.

61-م . ج . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي ، لسنة 1949 ، بغداد – 1950 ، ص 47.

62- المصدر نفسه ، ص 47.

63- المصدر نفسه ، ص 48 . لم يصب حسين جميل في توقعه ذلك واستمرت لغاية 15 أيلول 1950 ، ولكن الذي حدث هي خلاف داخل مجلس النواب أدى في النهاية إلى تقديم استقالته جماعية ا (37) نائبا من المعارضين والمستقلين كان من ضمنهم حسين جميل في 12 آذار 1950 . ينظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج 8 ، ص 160.

64- م . ج . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1949 ، ص48.

65- م . ج . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي 322 – 321 لسنة 1948 ، ص321-322.

66 – م . ج . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي ، لسنة 1948 ، ص 51.

67- المصدر نفسه ، ص 136.

68- المصدر نفسه ، ص 231.

69- للمزيد من المعلومات بشأن موقف الجامعة العربية من الحرب وموقف الرأي العام العراقي منها ينظر : عبد الله كاظم عبد ، دور العراق السياسي في جامعة الدول العربية 1945 – 1958 ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الآداب – جامعة بغداد ، 1989 ، ص 86 – 95 .

70- ينظر المقالات التي نشرتها الصحف العراقية في جريدة " صوت " الأهالي " ، العددين 1625 – 1626 في 29 ، 30 أيلول 1948 ؛ جريدة الشعب " ، العدد 1108 في 20 تموز 1948 ؛ جريدة " صوت الأحرار " العدد 613 في 20 تموز 1948.

71-م . ج . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي ،لسنة 1948 ، ص66.

72-المصدر نفسه ، ص 154.

73-مقابلة مع السيد مسعود محمد بتاريخ 27 شباط 1993.

مصادر البحث:

الوثائق العراقية المنشورة

1-محاضر مجلس النواب:

1-محاضر جلسات مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الحادية عشرة ، الاجتماع في الاعتيادي لسنة 1947 ، (بغداد – 1947).

2-محاضر جلسات مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1948 ، (بغداد – 1948).

3-محاضر جلسات مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1948 ، (بغداد – 194).

4-محاضر جلسات مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1949 ، (بغداد – 194).

ب- المقابلات الشخصية:

1-حسين جميل ، مقابلات متعددة (1992-1993).

2-مسعود محمد ، مقابلة معه بتاريخ شباط 1993.

ج – الرسائل العلمية غير المنشورة: عبد الله كاظم عبد ، دور العراق السياسي في جامعة الدول العربية 1945 – 1958 ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الآداب – جامعة بغداد ، 1989

د – الكتب:

1-جاسم كاظم العزاوي ، ثورة 14 تموز ، أسرارها ، أحداثها ، رجالها ، حتى نهاية عبد الكريم قاسم ، (بغداد – 1990).

2-حسين جميل ، الحياة النيابية في العراق 1925 – 1946 موقف جماعة الأهالي منها ، ط 1 ، بغداد – 1983.

3-شهادة سياسية 1908 – 1930 ، (لندن ،1987).

4-عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية 1918 – 1958 (1958 – بيروت) .

5-تاريخ الوزارات العراقية ، ج 1 ، ط 7 ، (بغداد-1988) .

6- تاريخ الوزارات العراقية ، ج 2 ، ط 7 ، (بغداد-1988) .

7- ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج 7 ، ط 7 ، (بغداد-1988) .

8- ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج 8، ط 7 ، (بغداد-1988) .

9- تأريخ الوزارات العراقية ، ج 9، ط 7 ، (بغداد-1988).

10- تأريخ الوزارات العراقية ، ج 10 ، ط 7 ، (بغداد-1988).

11- د. نوري عبد الحميد العاني وآخرون ،الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، ج2 ، ط 1 ، (بغداد-2001).

هـ- الصحف:

1-جريدة (الزمان) ، بغداد – 1937.

2-جريدة (الشعب) ، بغداد – 1948.

3-جريدة (صوت الأحرار) ، بغداد – 1948.

4-جريدة (صوت الأهالي) ، بغداد – 1948.

5-جريدة (لواء الاستقلال) ، بغداد – 1948.